

UNIVERSITY LIBRARIES

جامعة الملك سعود



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

شؤون المكتبات

NO.

الرقم :

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم : ٦٤٩٦ - ١٣١٢
العنوان : المخطوطات وأجودتها
المؤلف : البرزنجي محمد الحسين
تاريخ النسخ : ١٢٤٢ هـ
اسم الناشر : دار النشر
عدد الأوراق : ١١
ملاحظات :

١
٧
٥

١٦٠

المغالطات وأجوبتها ، للبرزنجي ، حسن الحسيني - كان
حيا قبل سنة ١٣١٢ هـ . بقلم عبدالسميع الجناري
سنة ١٣١٢ هـ .

م . ب

١١ ق ٩ س ٢١٥٠٥ اسم

٦٤٩٢ نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، بأولها شعر باللغة
الفارسية .

١- المنطق أ- المؤلف ب- الناسخ ج- تاريخ
النسخ .

٢٩ - ٢ - ٨ - ١٢

٨ - ١٢١٣

میرزا

جاده برنی مشرقی نیم نالافتد برنی

وواعید غریب از نشان فرافرا کوندول

مردم زلفک در آتش دوزخ بر عود

شیر ز قبیله بر آید از کوه و دره

خطه در زلف خال بر مکر و مکر

سوز و غم و شکر و درختان

صدارت خست کز سر مکر و کز

کعبه محبت خست بر شادمانی

دل از سر جدا رود که نه در آید

فرز زنده میسر که با ما

دل و آفتاب و زنده میسر که با ما

قد خدایا که با ما و با ما

بماند از خاک و خاک و خاک

بماند از خاک و خاک و خاک

صوفی بر سر آید و بر سر آید

بسم الله الرحمن الرحيم

القاعدة الثالثة في القبول والطبقة في الاعمال والاجز

العميقة عن الاعمال **اعلم** ان الغالطة اما ان تكون

عامة وهي ما يتعمد كل واحد من المتخاصمين في الزام الآخر

او خاصة اما بالعلل او بالمسائل وفيه تذكير من قبل بعض

الادراك الغالط الذي يمكن ان يقع فيها

مدعانا ثابت لانه لو كان غير مستلزم لارتفاع الحقيقة

امر واحد في نفس الامر بل هو وجوده والمقدم حق والثاني

مستلزم اما الملازمة فلا بد ان يكون مستلزما لارتفاع

امر واحد في نفس الامر بل هو وجوده اذ لو كان علة ثابتا

في نفس الامر لكان وجوده مستلزما لارتفاع امر واقع وهو

عدمه

الاستلزام هو

وهو عدمه والتقدير ان وجوده غير مستلزم لارتفاع واقع

وهو ثابت ان الله لو لم يكن مستلزما لارتفاع امر

واقع يلزم وجوده واما بيان تحقق المقدم وهو كونه

غير مستلزم وجوده لارتفاع امر واقع فلا بد لو كان وجوده

مستلزما لارتفاع امر واقع لكان وجوده مستلزما للاستلزام

والله اعلم بالاعمال لانه لو كان وجوده مستلزما لهذا الاستلزام

لكان عدم استلزام رفع الواقع مستلزما لعدم المدعى عليه

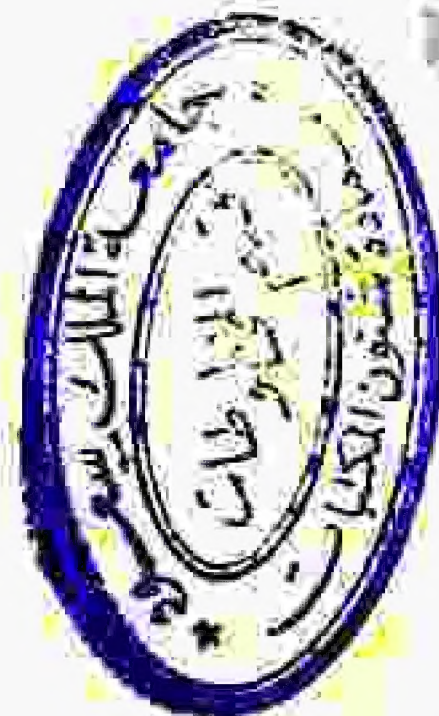
النقيض وقد بينا ان عدم استلزام رفع الواقع مستلزم

لوجوده وهذه مغالطة حسنة لا يكتفى غلطها الا الى

الادباج **حاشا** لانه لو كان مستلزما لرفع

عدمه للزم خلاف المقدم لانه استلزام رفع الواقع في

نفس الامر بهذا التقدير فخلق الخلق ولو قبل عن قول



هكذا لو كان المدعى غير مستلزم وجوده لارتفاع امر واقع

لا ونفس الامر على تقدير لزوم المدعى والعدم حق والله

شهادة الملازمية فلا امر بما يبين حقيقة المقدم وهو كونه

المدعى غير مستلزم لارتفاع امر واقع لانه نفس الامر لا

على تقدير فلاله لو كان مستلزما لارتفاع امر واقع في نفسه

الامر على تقدير لان مستلزما لهذا الاستلزام وينبغي ان يكون

النقصان ان عدم هذا الاستلزام مستلزم لوجوده وهو

فلنا لان ان عدم الاستلزام وحده مستلزم لوجوده

بل عدم استلزامه في نفس الامر وعلى تقدير عدم استلزامه

في نفس الامر على تقدير فلا يلزم الخلق فبالمثل وكذا

لو قيل لو كان المدعى غير مستلزم لارتفاع امر واقع مع وجود

على تقدير اصل يلزم وجوده لا يمكن اثبات المقدم لان امره يجب ان

يقال المدعى غير مستلزم لارتفاع امر واقع على تقدير اصله ولو كان

مستلزما لارتفاع امر واقع على تقدير من المقادير يكون مستلزما لهذا

استلزامه وينبغي ان يكون بعكس النقيض الى ان عدم هذا الاستلزام مستلزم

لعدم المدعى والتقدير من ان عدم هذا الاستلزام مستلزم لوجود المدعى

بمعنى فلاله ان هذا الاستلزام مستلزم لوجوده وهو

وجود المدعى لان عدم الاستلزام على تقدير من المقادير مستلزم لوجود

الامر على تقدير الخلف منها اجتماع النقيضين وارتفاع امر واقع

واقع والا يصدق احد النقيضين مع كونه الاخر وذلك

٢

لأن صدق أحدهما موقوف على كونه لا صدق في كونه كذب

صدق وكذا كونه الآخر موقوف على صحته إذ يمتنع كونه يوقف

صدق فيلزم الدور ولا لأنه صدق أحدهما مع كونه الآخر ^{بشيء} كاذباً

اجتماعهما وارتفاعهما **حلها** صدق أحدهما وكذا

الآخر إنما يكونان معاً فلا يتوقف شيء على الآخر فلا يلزم ما يلزم

منها كل من قال إن الأول ناجح قال بأنه جم وكذا قال بأنه جم

فهو صادق في جم كونه قال بأنه الأول ناجح فهو صادق **حلها**

إن أراد بقوله كونه قال بأنه جم فهو صادق في أنه صادق في جميع جم

فلازم صحة الكبير وإن أراد بأنه صادق في أن الأول ناجح فيكون

فيكون الشيء قولنا كونه ناجحاً الأول ناجح فهو صادق في أنه جم فلا

تحتاج فيه **منها** الجزء الذي لا يتجزأ موجود لأن الشيء الذي

معدوم ما قدمه ما لا ان لمصلحة أن وجوده لا يلزم أو غير أن

وجوده لا جاز أن لمصلحة أن وجوده لا يلزم اجتماع النقيضين

بل لمصلحة غير أن وجوده و لا يلزم أن يكون بين الاثنين ضرورة ولا

لزم ارتفاع النقيضين في ذلك الزمان وإذا لم يكن بين الاثنين ضرورة

يلزم تناقض الأولات فيكون الإنسان مركباً من أجزاء لا يتجزأ الزمان منطبق

على الحركة فيلزم تركيب الحركة من أجزاء لا يتجزأ الحركة منطبق على الحركة

فيلزم أيضاً تركيب الشيء من أجزاء لا يتجزأ بمعنى الجزء **حلها** ط

ان العدم ليس ان الوجود قد يكون في آن آخر غير ان الوجود قطلا لا

لما لا يكون ان يكون اشياء العدم في زمان اشياء ذلك الزمان الا ان

ان كان الوجود في وقت لا يلزم تناقض الازمان **فمنها** الواجب

اشيئين والا كان احدهما عزوا جبر في ذلك لانه لو كان الواجب اشئين

فلا يكون اما ان يكون بينهما ملازمة او لا فان كان بينهما ملازمة يكون

المزيج متفردا لا اللازم ان يتبع المزيج عنوا شفاء اللازم

كان احدهما متفردا الاخر لا يكون واجبا وان لم يكن بينهما ملازمة

جاز انكار احدهما عن الآخر لا انكار انما يتم تناقضهما احدهما

فيكون احدهما ممكنا فلا يكون واجبا **حلها** لو لم يكن بين

بين الشئين ملازمة يلزم جواز يكون ما هو المقدم غير متتابع

لما هو اللازم لان يكون احدهما تابعا مع استثناء الآخر

الا فاما لما قيل ان يكون الحوادث كلها مع استثناء بعضها

بدون الآخر فقلنا لا يخص من الاول او من وجه المقدم

انما لا يكون المقدم غير متتابع له من غير عكس العام لا يستلزم الحاشية

فمنها المتعاقبات والمعدومات موجودة في الحاشية او لا

التقدير بين يلزم الحاشية اما ان لا يكون تابعا يكون نقبض هو الوجود

تابعا يلزم تحقق الوجود للمتعاكسات والمعدومات حالة العدم مثلا

اجتماع النقيضين وان كان تابعا يلزم ان يكون المتعاقبات

في ان يكون بينهما ملازمة او لا فان كان بينهما ملازمة يكون

والمعدوم ثابتا ثابتا والامتنع قياما ثابتا بما اذا كانت ثابتة بلزم

اجزاء التقضي ايضا وحيث نقول لا اما ان يكون اللازم

ثابتا في نفس الامر لم يكن فان كان ثابتا بلزم ثبوت الامتنع في الحال

وان لم يكن ثابتا وهو لازم لعدم الامتنع والمعدوم بلزم انه يكون

الامتنع والمعدوم في نفسه **حلهما** سلطنا ان عدم ما ثابت

لكل لا ثم انه لم قيامه بالمعوم وانما يمنع ان لو كان ثابتا وجده

واما اذا كان عدما فلا **حلهما** الا ان السبب اذ يصح

قولنا الا ان فاعطى من حيث هو فاعطى ولا شيء من الفاعط من حيث هو

فاعطى محسوسا ان الا ان السبب محسوسا **حلهما** الصغر كما ذكره في

في لا هو فاعطى من حيث هو فاعطى ولا شيء من الفاعط من حيث هو

حيث هو فاعطى **حلهما** الجزء لا يتم وجوده لان اقل الحركة

التي هي تقضي السكون الدائم لا يمكن ان يكون منفصلا ولم يكن متصلا

لا جاز ان يكون متصلا ولا لا لان هو اقل الحركة بل الاقل هو

جزء هفت وان لم يكن متصلا فالحركة اذا كانت سببا في

في الحركة لا جاز ان يكون متصلا اذ لو كان متصلا كانت الحركة

الانفصاف في الحركة الا ان في كل الحركة ايضا متقسم وقد بينا ان

غير متقسم هفت وان لم يكن العداء المقطوع من المتما متصلا

بلزم الجزء **حلهما** لان ان اقل الحركة متحرك في

على المسافة فالحركة المقطوع على المسافة بهذا الفكرة

تفرضه بنفسه **منها** الجنس الطبيعي بمنتهى وجوده

في الحاد ^{لانه متوقف على نفسه وما يتوقف على نفسه ممنوع في المادة}

وانما قلنا كذلك لان متوقف على احد انواعه اذ لو لم يوجد في خارج

لا احد الجنس اصلا لكن كل واحد من انواعه مقتضيه لافتيار **الكل** الى

الجنس فليكن متوقف على نفسه **حلتها** الجنس **الطبيعي** محتاج الى الفصل

احد انواعه والاحتياج الى الجنس ^{لانه لا يخلو} انواعه فلا يلزم توقف

على نفسه **منها** كل موجود واجب لذاته اذ كل موجود موقوف

او على بان يكون **واجب** الامكان العام والامكان الخاص واجب لذاته

فالموقوف اولا بان يكون واجبا لانه ما يتوقف عليه الواجب اولا

اولا بان يكون واجبا وانما قلنا ان الامكان العام واجب لذاته لانه

من فرضه على يلزم الخ وذلك لان على لا يخ اما ان يكون مستغادا

لم يكن فان كان مستغادا كان الامكان العام واجبا فموقوفه

استلزامه وان لم يكن مستغادا ما ان يكون واجبا او ممكنا

وعلى التقديرين يكون ممكنا بالامكان العام فليس بمتوقف عنه

يلزم وجوده وفلك في اكل امر يلزم من فرضه على الخ يكون واجبا

لذاته فامكان العام الواجب لذاته **حلتها** لا يلزم من كونها ^{العام}

الواجب التحقق ^{انما يلزم ان يكون الامكان مستغادا} كونها موجودا وليكون كذلك فوضع

ما ليس عليه كونه الامكان واجبا مكان العلم **منها** كمالا

لأننا الأربعة موجودة فالثلاثة موجودة وكلما كانت الثلاثة

موجودة ففردية **حلها** كلما كانت الأربعة فردية **فردية** ^{موجودة}

الفردية الكبرى في قولنا كلما كانت الثلاثة موجودة فردية

فردية راجع إلى الثلاثة فيكون معنى الكبرى كلما كانت الثلاثة

موجودة فردية وهذا حق **منها** الزوج عند وكل ^{نتج أن الزوج أما زوج وأما فرد}

عند أما زوج وأما فرد فليكن انقسام الزوج إلى الزوج و

لفردية **حلها** قولنا الزوج أما زوج وأما فرد

منفصلة حقيقة فيكون أحد أجزاء صادقا فقطح لا

يلزم انقسام الزوج إلى الزوج والفرد إنما يلزم أن كان كل فرد

فجزءا أولي كذلك **منها** الكلمة غير منقسمة إلا إلى ^{أجزاء}

والفعل والجزء والآلة تقسم واحد في الثلاثة إلا الثلاثة وذكر

بطه وأما قلنا أن الكلمة لو انقسمت إلى الزم انقسام أحدها

إلى لأن كل واحد في كلمة كلمة على أحدها وكل ما صغر

أحد ما صغر على الكل وانقسم أحد المتساويين إلى اثنين ^{الكل ثلاثة}

انقسام أحدها إلى اثنين ^{انقسام المساويين} بقية قسمه وهو حال

حلها المساوي للكلمة أحد الأجزاء النقيض واحد

لأعلى النقيض منقسم إلى الثلاثة فلا امتناع في ذلك **منها**

أن الأجزاء وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان فيجب أن

انقسام المساويين إلى اثنين فلو انقسمت الكلمة لزم

الاثن واحد حيوان فيلزم ان لا يكون غير الاثن حيوانا

حليها ان الصغرى مركبة فقولنا ان الاثن اضاحك ولا

غير الاثن اضاحك والثانية لا تدخل في الانتاج

اذ الصغرى الشاذة الشكل الاول غير متضمنة **منها** وبذلك انشاء

والاثن كل شيء ان زيد كل **حليها** وفي عدم كواكب

كلية اذ لا يصلح كل اثن الى **منها** ان الاثن لا شمر

وكل شمر ينبت في اثن الاثن ينبت **حليها** وفي عدم

تكرار الاوسط وسواء **منها** وبذلك لانه اثن والاثن

كله فبذلك لان الكلية لازمة للاثن والاثن لازم لغيره فبالله

فالكلية لازمة لغيره لان اللازم للشيء لازم لشيء لا يرد

الشيء ولا يلحقه ان هذه المقاطعة تثبت اجتماع النقيضين

وهو اجتماع الكلية والجسمية في زيد فبذلك **حليها** اذ الكلية

لازمة للاثن خارج حيث انه متفعل والاثن لازم لغيره لان

هذه الحقيقة **منها** زيد حمار لانه متصرف بالجسمية المطلقة

فيلب عنه عدم الجسمية المطلقة والا لا جمع النقيضان

فيلب عنه عدم المطلقة الجسمية لانه سلب العام يستلزم

سلب الخاص فينصفه بالجسمية التامة والا لا رفع النقيضين

فيكون زيد حمار ولا يلحقه انه يمكن اثبات كل ما يكون في الدهن

لا في الخارج باد بكونه الخارج بهذه الملاحظة بان يقال

اذا كان شيء من الاشياء في ذاته فقط كان في الخارج ايضا

لا من متصف بالوجود ^{مطلقا} فيلزم عدمه ^{مطلقا} واللا

جميع النقيضات واذا سلب عنه الوجود ^{الوجود} لم يبق له ^{سلب} عدم

الخارج لان سلب الاعم يستلزم سلب ^{السمات} الاخص فينصف بالوجود

الخارجي واللا يقع النقيضان **حلها** بعض الاعم

اخص من بعض الاخص كما في موضع **منها** المدعى

ثابت لان عدمه يتوقف على تحقق نقيضه وتحقق نقيضه

موقوف على عدم المدعى فيكون المدعى ثابتا واللا يلزم الوجود

المدعى **حلها** منع التوقف بطريق النقد فلا يتوقف

تحالها **منها** حصول الشيء في الحل لوكالة وجوديا لا اعتباريا

المحل لانه عرفيا لا حصولا وهو كذا في سلسل

حلها حصول المحصول نفس المحصول لا امر اخر لجماعه في

حصوله الا حصول اخر في نفس الامر بل يعتبره العقل في

لم يعتبر ينقطع ويبدأ من النصف في الاعداد كما يقال يزد

للوحد انه نصف الاثنين والنصف انه ثلث الثلاثة

والثلث انه ربع الاربعة وهكذا في غير الزمان **منها** اجتماع

النقيضين جائز اذ ينفك بعض الموجود عن عدمه في جميع ^{الوجود}



٤ والعدم **حلها** لا تم تجاوز ذلك على الاطلاق بل بمعنى

ما صلا عليه انه موجود في الجملة فهو معدوم في الجملة وبهذا يتبين

مصلحة الشئ عن نفسه او سلب لازم عنه كما يقال بعض الموجود ليس

بموجود او معدوم **منها** لا يجوز ان يجوز شئ من الاشياء والا

يلزم التمسك اما الملازمة فلانه لو وجد شئ مما لو وجد اشياء

غير متناهية اذ لو وجد زيد مثلاً لو وجد زيد وحده علم

وجميع العلم والمعلوم فيكون الموجود ثلاثة ^{شئ} ثم نقول

هذه الاشياء وجميعها فيكون الموجود اربعاً ثم نقول

هذه الاشياء وجميعها فيكون خمسة وهذا العلم

١١ حقيقته **حلها** لا تم نزوم ذلك وانما يلزم ان لو كان بهذه

الاشياء موجودات خارجية وليكن كذلك فانه الموجود من اربعة الاطلاقة

وهو **منها** لا يجوز وجود شئ من الاشياء اربعة لانه وجوده بعد

وجود الجزء الاخر من علمه القائمة وهو ^{الجزء} وهو وجود الجزء المذكور

بعد وجود الجزء من علمه القائمة ويمكن ان يلزم التمسك **حلها** لا تم

ذلك لجواز ان يكون الجزء الاخر عدسيا **منها** ان هذا الشئ

الموجود معدوم لانه يصدق عليه انه معدوم المثل فينبغي

ان يصدق عليه انه معدوم والا يلزم صدق المعيد بصدق

الاطلاق فيكون معدوماً ولا يخفى ان هذه المغالطة متقدمة

اجتماع النقيضين وهو اجتماع الوجود والعدم **حلها**

المتبادر من المعدم ما سلب عنه الوجود وهو بهذا المعنى

ليس مطلقاً بالقياس إلى المعدم المثل واللام منه المعدم بمعنى

ما سلب عنه شيء سواء كان الوجود أو المثل أو غيرهما

لعدم برهنا المفيد صدق على الممكن ليس معنى حقيقياً

قائل والتم اعلم بالصواب فتدبر

المفاتيح مع اجوبة المسئلة

إلى المولى المدقق والمجرب

المدقق السيد حسن

الحسيني البر

من طهران

السنه

عبد السميع الجبار في بلدة سليمانيه بحدود الفاضل الشيخ

ادام الله فخره في سنة الف وثلثمائة

وثلثه عشر

المره

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>